**محاضرات السداسي الثاني – السنة الثانية ليسانس علوم سياسية**

**مادة النظم السياسية المقارنة**

**الأستاذ : جعفري عبد الرزاق**

**الأطر النظرية لتحليل المقارن للنظم السياسية:**

بعدما تطرقنا لنماذج من المحاولات الفردية لدراسة النظم السياسية المقارنة ، أخذت المجهودات العلمية تنتظم فيما يشبه المدارس ، بعدما اخذ علم السياسة يستقل عن الفلسفة و العلوم الاجتماعية الأخرى ، مثل القانون ، التاريخ ، وعلم الاجتماع ، ويمكن تصنيف المحاولات البحثية لدراسة النظم السياسية إلى اقترابات تقليدية وأخرى حديثة ، ومن جملة هذه الاقترابات نجد:

1. **مقارنة النظم السياسية وفق النظرية المؤسساتية :** تصنف الجهود الفكرية في دراسات المؤسسات إلى جهود تقليدية ، وأخرى جديدة.

* **النظرية المؤسساتية التقليدية:** ويطلق عليها أيضاالاقتراب القانوني **،** وهو منهجقائم على الوصف الشكلي للمؤسسات السياسية والإدارية للدولة بإعتبارها وحدة التحليل الأساسية لفهم الأنظمة السياسية ، وعبرها فقط يتضح أسلوب ممارسة النظام السياسي للسلطة.

فدراسة كيفية تشكل المؤسسات ، ومعرفة الاختصاصات التي تمارسها ، مع الاطلاع على علاقتها مع بعضها البعض ، وعلاقتها بالمحكومين يمكننا من معرفة شكل نظام الحكم ، ومرجع المعرفة تلك هي القواعد الدستورية التي تحكم تلك المؤسسات ، التي قد تكون قواعد متعارف عليها في إطار الدستور العرفي الذي تحتكم إليه الدولة ، أو دستور تعاقدي مصوت عليه بأغلبية موصوفة محددة مسبقا ، فمطابقة المؤسسات السياسية للدولة للقواعد الدستورية من حيث الشكل ، والتزامها بها من حيث الوظيفة هو جوهر اهتمام هذه النظرية ، فهي بهذا نظرية تراعي بدقة فائقة الشرعية القانونية التي هي أساس ممارسة النظام السياسي للسلطة.

وقد ظهرت المؤسسية القديمة في أواخر القرن 19م وبداية القرن العشرين ، والتي ركزت على دور الأطر الرسمية والإدارية لمؤسسات الدولة الحديثة في التأثير على السلوك السياسي ، وقد تميزت إسهاماتها بطبيعة وصفية للهياكل والمؤسسات الحكومية للدولة ، وقد إمتدت إسهامات هذه المدرسة لمجال العلاقات الدولية ، وهو الامتداد الذي شكل الاطار النظري لنشأة عصبة الأمم من أجل حفظ الامن والسلم الدوليين.

ولقد كان القانون الدستوري مهد هذه النظرية ، وهي تقتصر على استعراض النصوص والقواعد المتعلقة بالدستور ، أو القوانين الأساسية التي تحكم سير الدولة والاكتفاء بمجرد الوصف والتعليق عليها ، وقد كان دراسة النظم السياسية وفق هذه النظرية ، تتركز على تحديد شكل الدولة ، ونوع الحكومة ، وهذا الاقتصار في الدراسة مبرر لانحصار مجال نشاط السلطة العامة في الدولة على نطاق ضيق ، والمتمثل في الامن الخارجي والداخلي وإقامة العدل بين الافراد ، وتنضر النظرية المؤسسية القانونية إلى النظام السياسي على أنه مرادف للنظام الحكم ، والذي هو مجموعة المؤسسات الرسمية التي تجسده ، والتي توضح أساليب عمله وممارساته السلطوية ، ، وهي نظرية تركز على تعريف الدولة وأركانها وأشكالها موحدة أم فيدرالية ، كما توضح أنواع الحكم ملكي أو جمهوري ، وعلاقة السلطات الثلاث.

ومن المأخذ التي ساقها مفكري المدرسة السلوكية على هذه النظرية نجد :

- عدم جدوى هذه النظرية لدراسة أنظمة الحكم التي لم تبلغ بعد مستوى معين من النضج المؤسسي.

- أنها تغفل استحالة الفصل المادي بين المؤسسات و الأشخاص الذين يعملون بها ، فهي تتجاهل تأثير الأشخاص في المؤسسة.

- يرى أن الحكومة ويتعامل معها باعتبارها شيء منعزلا عن البيئة الاجتماعية، ويتجاهل التفاعل داخل المؤسسة.

- ضرورة الاهتمام بالبعد الواقعي لفهم النظام السياسي.

- أن الدراسة الجادة للنظم السياسية تتجاوز الدراسة الشكلية والقانونية.

**- النظرية المؤسساتية الجديدة** : لقد أدى تغير طبيعة الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى اتساع مجالات تدخل السلطة العامة للدولة الحديثة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ولم يعد النشاط السياسي مرادفا لشكل الدولة والحكومة ، ولم تعد الدراسات القانونية لها كافية لتوضيح حقيقة النظم السياسية ، بل أصبحت تهتم بدراسة مختلف المؤسسات والمنظمات الموجودة في إقليم الدولة بجوار المؤسسات الرسمية من مثل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط.

كما أن دراسة المؤسسات الرسمية وفق النظرية المؤسسية الجديدة لم تعد تقتصر على الجوانب القانونية لها ، والاكتفاء بوصفها ودرجة شرعيتها ، أي مطابقتها للأطر الدستورية من حيث الانشاء والنشاط ، وإنما إمتد إلى تحليل أسلوب عملها في الواقع ، وأهميتها الحقيقية في مفاصل النظام السياسي ومكانتها ودرها في داخل المجتمع ، كما تعدت الأبحاث إلى دراسة فلسفة النظام السياسي في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية والاجتماعية ، وهكذا أصبحت دراسة النظم السياسية شاملا لكل جوانب الحياة العامة للدولة ، بجوار الدراسات القانونية والتظرية الخاصة بنظام الدولة ، وهو ما جعل مدلول النظم السياسية أكثر إتساعا من مفهوم القانون الدستوري الذي يركز على نظام الحكم في الدولة من الناحية القانونية المجردة.

وقد ظهرت إلى الوجود بعد أن أدرك العديد من علماء السياسة أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد قواعد قانونية و دستورية ، و ركزت على الحقائق السياسية ، كالمؤسسات التشريعية و التنفيذية و المحاكم ، ثم دراسة الوظائف الإدارية و نظم الانتخابات و الأحزاب السياسية و قد قامت هذه النظرية على مقارنة بين مؤسسات الدول الخمس و هي : بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية ، و قد قدمت تبريرات لهذا التوجه على أنها الدول الأكثر أهمية ، مما جعل الدراسات المقارنة تفقد بعدها الدولي ، و قد هدفت إلى التركيز على قضية استمرار و دوام النظم السياسية و عدم تغييرها ، وقد نظرت المقاربة المؤسساتية إلى النظام الروسي غير الديمقراطي بعد الثورة الشيوعية على أنها انحراف عن النسق و ليس نظما مستقلة ، و قد قامت هذه النظرية على مقارنة بين مؤسسات الدول ، ذلك أنها تتناول النظام السياسي بمعنى الدولة ، و ترتكز المقارنة على :

1. كيفية تكوين المؤسسة. 2- الهدف من وجود المؤسسة. 3- مراحل تطور المؤسسة أو نموها. 4- وسائل المحافظة على بقائها. 5- الطريقة التي يتم تجنيد الأفراد بها . 6- البناء الداخلي و الهيكل الخارجي للمؤسسة. 7- علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى و بالمجتمع ككل. 8- المدى الزمني الذي تستطيع أن تمارس المؤسسة فيه عملها. 9- وظائف المؤسسة و أهميتها.

**مقارنة النظم السياسية وفق نظرية الجماعة:** ظهر هذا الاقتراب كرد فعل مباشر للتحليل القانوني والمؤسسي ، وقد جاءت هذه النظرية كحركة قوية استهدفت تحويل اهتمام علم السياسة من التحليل المعياري الذي ينصب على القيم إلى التحليل الامبريقي ، ومن رواد هذا النموذج نجد "جيمس مادسون" الذي درس العملية السياسية في المجتمع الأمريكي من خلال الصراع والتعاون بين الجماعات ، ويعد "ارثر بنتلي " أول من عرض منهج الجماعة في كتابه "عملية الحكم" الصادر في 1098م ، وفي عام 1959م نشر "دافيد ترومان" كتابه " العملية الحكومية" الذي إتبع نفس المدخل التفسيري للسلوك السياسي للنظام السياسي .

وتركز دراسات الجماعات على مجموعات الافراد التي تتفاعل فيما بينها سعيا نحو أهداف سياسية مشتركة ، باعتبار الجماعة هي التي تؤثر في الحياة السياسية أكثر من الفرد ، ويرى أنصار هذا المدخل أن النظام السياسي شبكة معقدة من الجماعات التي تتفاعل فيما بينها باستمرار ، وهذا التفاعل عبارة عن ضغوط وضغوط مضادة تحدده حالة النظام السياسي في وقت معين ، فالتنافس بين بين الجماعات هو الذي يحدد من يحكم ، ويتوقف التغير في النظام السياسي على التغير في تكوين الجماعات ، وقد ركز هذا النموذج على دور نقابات العمال ، ومنظمات أرباب الاعمال ،والكنيسة والبيروقراطية في المجتماع الأمريكي ، وهي جماعات منظمة وتتفر لديها وسائل التعبير عن مصالحها ، ، ومع أن هناك من علماء السياسة من درس جماعات المصلحة في بعض بلدان العالم الثالث مثل "ميرون وينر" في الهند ، و"ليونارد بايندر" في إيران ، إلا انهم ظلوا أسرى لنفس الاطار النظري التحليلي الذي بدأ في الولايات المتحدة الامريكية .

1. **مقارنة النظم السياسية وفق نظرية النخبة:**

يشكل متغير النخبة احد المتغيرات المهمة التي استخدمت في تحليل النظم السياسية والتفريق بينها ، وبهذا فان مفهوم النخبة ليس مجرد مفهوم يعبر عن الوضعية الاجتماعية لفئة معينة في المجتمع ، بل أداة هامة لتحليل النظم السياسية ومقارنتها ، ويعد استخدام متغير النخبة في دراسة ومقارنة النظم السياسية من المفاهيم الصعبة ، وذلك لأنه مفهوم تابع للمضامين الدلالية التي تضفيها عليه البيئة الاجتماعية التي تحيا فيها ، وهي بيئة متحركةومتغيرة.

يعرفها باريتو في كتابه "العقل والمجتمع" بأنها " مجموعة من الافراد الذين حققوا نجاحات مميزة في مختلف أنشطتهم ووظائفهم ضمن مباراة الحياة ، وذلك بطرقة تجعلهم قادرين على احتلال مناصب قيادية للقيام بأدوار سياسية واجتماعية محورية داخل المجتمع ، وتظل هذه القيادة غير مشروطة بالضرورة بموافقة أفراد هذا الأخير.

إن هذه النظرية ترى أن النظام السياسي يتحدد بتوجه النخبة الحاكمة، لذلك ترى أن التركيز على سلوك صناع القرار يعطينا رؤية عن النظام السياسي ككل ، ولقد جاءت هذه النظرية على أنقاض النظرية القانونية و نظرية الجماعة و كبديل للتحليل الطبقي ، وهي نظرية يمكن إدراجها من نظريات المرحلة الانتقالية التي تقع بين المدرسة التقليدية القانونية والمدرسة السلوكية ، وقد حافظت على قدراتها التحليلية إلى مابعد السلوكية ، وذلك لما لامسته من صواب في فهم وتحليل النظم السياسية ودراستها ، وهي نظرية تستمد أصولها الابستمولوجية من التحليل الطبقي الماركسي للأنظمة السياسية الرأسمالية.

و ينطلق دعاة نظرية النخبة من المجتمع الذي ينقسم إلى شريحتين هما الحكام و المحكومين ، وقد ركزت مجهودات دراستها على الحكام الذين يشكلون أقلية تستأثر بالقوة السياسية ، و تتخذ القرارات الهامة التي لها تأثير على المجتمع ، و تحصل لها القوة و السيطرة على القيم الدينية و الاجتماعية ، أو بفعل الانتماء العائلي أو التحكم في الموارد و الثروة ، أو ارتفاع المستوى التعليمي أو التنظيمي ، و هي تتصف بالتماسك في مواجهة القوى الأخرى في المجتمع.

وأول من وضع الخطوط العامة لهذه النظرية هو "سان سيمون" ، إذ نظر إلى المجتمع كهرم في قمته توجد صفوة سياسية ، وأي محاولة لإصلاح النظام السياسي لا يكون إلا بتغيير النخبة ، وحسبه ينبغي أن يحكم النظام السياسي العلماء والفنانين وكبار الصناعة ، وهو ما يؤكد اقتناعه بارتكاز النظام السياسي على المؤهلات والكفاءة بدل الانتماء الاسري.

ويرى "ميشلز" أن النخبة هي جماعة صغيرة دائما تتولى سدة الحكم ، وتميل إلى الاوليغارشية أي الانفراد بالحكم ، من منطلق تفوقها الفكري وخصائصها الشخصية ، وهي تحافظ على السلطة من خلال " القانون الحديدي للاليجارشية " وقصد به قدرة النخبة على الثبات والبقاء من خلال امتصاص الافراد من خارج النخبة .

أما باريتو فيرى أن النخبة ذات طبيعة ثنائية ، نخبة تتمسك بمفاصل الحكم وهي نخبة حاكمة ، وأخرى محكومة ، وهي تحافظ على وضعها من خلال عملية " دوران النخب" والتي قسمها إلى نوعين :

* دوران داخلي من خلال قدرة النخبة الحاكمة لامتصاص الأفكار والتكيف معها ، وإدماج الأشخاص من خارجها حتى لا تظهر نخبة مضادة.
* ودوران خارجي ويعني به استبدال النخبة الحاكمة بنخبة أخرى نتيجة فشلها في تحقيق الدوران الداخلي.

أما "بوتمور" فقد ميز فقد ميز بين ثلاث نخب وهي:

* الأولى وهي النخبة الوظيفية والمهنية التي تحظى بمكانة عالية في المجتمع لكنها لا تحكم.
* الثانية الطبقة السياسية التي تمارس الحكم والقوة والنفوذ السياسي وتشتغل بشكل مباشر بالصراعات من أجل الزعامة السياسية.
* الثالثة وهي النخبة السياسية وهي أقل حجما داخل الطبقة السياسية تستوعب الافراد الذين يمارسون بالفعل القوة السياسية في المجتمع.

وقد أعلن موسكا في كتابه " الطبقة الحاكمة " أنه في أي نظام سياسي ملكي أو أليغارشي أو ديمقراطي ، توجد طبقتان هما نخبة حاكمة صغيرة العدد تحتكر السلطة وتؤدي كافة الوظائف السياسية ، وطبقة محكومة كثيرة العدد تزود الأولى بالحياة وأسبابها المادية ، وقد تربعت على على هرم الحكم نتيجة حيازتها على شيء ما يقدره المجتمع ، من ثروة ومكانة دينية ، والفضل الكبير في هذا الاعتلاء السياسي يعود إلى قوتها على السيطرة نتيجة قدرتها التنظيمية وتماسكها ، وهي قدرات نابعة من صغر حجم الصفوة وبساطة وسهولة وسائل الاتصال المتوفرة لها ، و يميز بين أربعة أنماط لنظم الحكم :

1- نظام اوتقراطي – ارستقراطي.

2- نظام اوتقراطي – ديمقراطي إذ يقوم الحاكم بتعيين المسئولين حسب معيار الكفاءة دون اعتبار للأصل الاجتماعي أو الثورة.

3- نظام ارستقراطي ليبرالي و يقصر التجنيد السياسي على أبناء الطبقة الارستقراطية الذين يملكون الثروة.

4- نظام ليبرالي ديمقراطي وتتكون النخبة السياسية من المنتخبين من طرف الغالبية من أفراد المجتمع.

**مقارنة النظم السياسية وفق نظرية النظم**: يعد نموذج "دافيد ايستن" إحدى التصورات الفعالة التي يمكن عبرها فهم الأنظمة السياسية ، ومقارنتها ببعضها ، ذلك أنه يرصدها في علاقتها التفاعلية مع البيئة ، وقد قدم هذا التصوير في مؤلفه "تحليل نظمي للحياة السياسية" system analysis of political الصادر عام 1965م ، ولقد أحدث تنظيره ثورة سلوكية وقطيعة معرفية مع المنهجية التقليدية في دراسة النظم السياسية المقارنة ، فبعد ما كانت مقارنة النظم تتم من خلال مقارنة المؤسسات والقانون أو الجماعات والنخب السياسية التي تحكمها ، اتجهت الابحاث إلى تقديم تعريف جديد للنظام السياسي ، وعلى أساسه تتم دراسة النظم السياسية المقارنة ، فبينما كانت الابحاث القديمة ترى أن مقارنة النظم السياسية لا بد أن تركز على الهياكل والاشكال أو الثوابت العامة من مثل الدساتير والمؤسسات ، تأثرا بموضوع علم السياسة التقليدي الذي كان يدور حول الدولة والقوة والسلطة ، اتجهت الابحاث المقارنة للنظم السياسية إلى مقارنة النظم السياسية من خلال تحديد عناصر ومتغيرات جديدة نابعة من المفهوم الجديد لعلم السياسة في المرحلة السلوكية ، والذي يركز على الحركة والعملية والفعل السياسي ، حيث دارت معظم تعريفات علم السياسة حول مفهوم القوة المشروعة أو المبررة ، أو استخدام وتطبيق القوة العادلة أو الاكراه المشروع ، وكلها مفاهيم تركز على أنماط من السلوك أو التفاعلات ، ومن جملة الاسئلة الجوهرية التي طرحها نموذج النظم لفهم ديناميكية الأنظمة السياسية هي :

- كبف يستطيع أي نظام سياسي أن يستمر بغض النظر عن استقرار أو تغير العالم حوله؟ وهو سؤال بعبر عن توجهه المحافظ الذي يهدف إلى المحافظة واستمرار النظام السياسي وهي الإشكالية التي أثارت في ذهنه جملة التساؤلات التالية:

- ما هي الأبعاد البيئية الهامة التي تنتج المطالب المفروضة والموجهة للنظام السياسي؟

- ما هي الخصائص العامة للنظام السياسي التي تجعله قادرا على تحويل المطالب إلى قرارات، وبذات الوقت تجعله قادرا على المحافظة على ذاته مستقبلا بمرور الزمن؟

- كيف تؤثر المدخلات البيئية على محتوى القرارات المتخذة ؟

- كيف تأثر القرارات المتخذة من خلال التغذية الراجعة على البيئة ، وعلى شخصية وسمات النظام السياسي ؟

وقد ركز في بناء نموذجه النظري على المفاهيم التالية:

* مفهوم النظام حيث عرف الحياة السياسية بأنها نظاما سلوكيا (تأثرا بالمدرسة السلوكية).
* مفهوم البيئة يتأثر ويؤثر النظام السياسي بالبيئة المحيطة به .
* كل ما يطرأ من تغيرات على البنية والفعل السياسي للنظام هو حصيلة الاستجابة للضغوط التي تتدفق من البيئة بنوعيها .
* يتوقف بقاء النظام واستمراريته واستقراره على طبيعة التغذية الرجعية التي تعود لصانعي القرار.

**عناصر مقارنة النظم السياسية وفق نظرية النظم:**

1- هوية النظام السياسي : والمتمثلة في مؤسسات النظام السياسي والنخب والجماعات السياسية التي تقوم بمختلف الأدوار السياسية ، وكذا الحدود التي تقف عندها هذه الأدوار ، لتفسح للنظم الاجتماعية لعب الدور الاجتماعي ، وقد عبر عن هذه الهوية المفكر السياسي المعروف "دافيد إستن" بالتعبير عنها بالعلبة السوداء ، وقد قصد بها النظام السياسي بصورته المجردة ، البعيدة عن تفاعلاته مع البيئة والمحيط الخارجي القائم ، وتدل العلبة السوداء على الأعضاء السياسيين ، وعلى العمليات السياسية الداخلية ، وعلى الكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات ذات الشأن العام .

2- طبيعة البيئة الداخلية والخارجية لنظام السياسي**:**

يتصور "دافيد استن" أن المدخلات التي تأتي الى العلبة السوداء مصدرها البيئة المحيطة بالنظام السياسي وهي على نوعين بيئة خارجية وبيئة دولية ، وتطور هذه المطالب مختلف القوى السياسية والاجتماعية من احزاب و جماعات ضغط ونقابات ...الخ.

غيرانwilliam powers يعتبر أن الأهداف الداخلية لنظام تقوم بدور في إيجاد مدخلات للنظام تنبع من ذاته وهذه الأهداف قد تكون متعلقة ببنية او هيكل النظام ، أي أهداف هيكلية ، وقد تكون مرتبطة بتطوير برنامج النظام ، وقد تكون موقفية يتم تحديدها طبقا للموقف الذي فيه النظام ، وهذه الأنواع الثلاث تسهم في إيجاد مدخلات جديدة للنظام غير نابعة من البيئة ، بل قد تتعارض معها وتقوم بتعديلها وتكييفها .

وتتمثل البيئة الداخلية في النظام البيئي الايكولوجي ، النظام الحياتي البيلوجي ، النظم الشخصية ، النظم الاجتماعية ، أما الخارجية منها فتتمثل في النظام السياسي الدولي ، النظام البيئي الدولي ، النظم الاجتماعية الدولية.

3- طبيعة المدخلات الواردة من البيئة **:**

وتمثل كل ما يتقدم ويطرح على طاولة المسئولين في الحكومة من قبل أبناء المجتمع والمواطنين عموما، والتي تحث الحكومة نحو التحرك ازاء القضية المعروضة امامها ، مما يجعل من تلك المطالب المطروحة مولدا وسببا وجيها نحو إثارة انتباه الحكومة للبدء أو المباشرة في دراسة عملية اتخاذ القرارات بشأنها ، ومن ثم فان الدراسة المقارنة لنظم السياسية تستلزم تحديد ما هي مدخلات النظام؟ كيف ظهرت؟ وكيف تمت صياغتها وتقديمها للنظام ؟ ومن أتى بها ؟ وهل هي في جانب المطالب أم في جانب المساندة.

4- طبيعة المخرجات :

وتمثل محصلة المعطيات الملموسة الناجمة عن القرارات المتخذة بالشكل الذي يمكن معاينتها والتحقق من وجودها في الواقع الحياة العميلة كما تمثل تلك المخرجات الحكم والفيصل بين مما أعلنه النظام من وعد بالعمل والتنفيذ ، وبين ما تحقق فعليا.

5-التغذية الرجعية :

وهي جملة المطالب الجديدة التي تصوغها القوى السياسية المؤثرة والمتولدة نتيجة اتخاذ القرارات السابقة.

**مقارنة النظم السياسية وفق النظرية الوظيفية:**

لقد انتقلت الوظيفية من علم البيولوجيا إلى علم الاجتماع ومنها إلى علم السياسة من خلال محاولات تطبيق الوظيفية في تحليل وتفسير الظاهرة السياسية ، وقد تطورت الوظيفية على أيدي الكثير من المفكرين ، وكان "جبرائيل الموند" هو الذي قام بوصف الوظائف السياسية الأساسية لكل النظم السياسية التي اعتبرها وظائف عالمية ، والتي على أساسها يمكن مقارنة النظم السياسية فيما بينها ، وذهب للقول إلى إمكانية مقارنة دولة متقدمة مع قبيلة إفريقية ومن هذه الوظائف نجد :

1- التنشئة السياسية وهي تلك العملية التربوية التي يتلقاها الجيل الناشئ والمتعلقة بتصوراته تجاه النظام السياسي وسياسته العامة.

2- التجنيد السياسي وهي تلك الجهود التي تنصب على التوظيف السياسي من جهة ، وجهود دعم السياسي .

3- التعبير عن المصالح.

4- تجميع المصالح.

5- الاتصال السياسي .

6- صنع القاعدة وتنفيذها والتقاضي بموجبها .

ونتيجة لحالة عدم الرضى التي قوبل بها النموذج من قبل الباحثين الذين استخدموه ، قام "الموند" بتطوير النظرية الوظيفية ، من خلال النظر إلى النظام السياسي على مستويات ثلاثة :

- قدرات النظام السياسي : وقد حددها ألموند بخمس قدرات هي : إستخراجية وتنظيمية وتوزيعية ورمزية وإستجابية.

- وظائف التحويل : وهي التعبير عن المصالح وتجميعها ووضع القاعدة وتنفيذها والتقاضي بموجبها والاتصال السياسي .

- وظائف الاستمرار والتكيف وهي التنشئة السياسية والتجنيد السياسي.

**مقارنة النظم السياسية وفق نظرية الاتصال:**

يعد كارل دوش من المفكرين الذين حاولوا ان يفسروا الأنظمة السياسية من خلال مقارنة الوظيفة الاتصالية لديهم ، وهو ينطلق من تصور النظرية النسقية التي ترى أن النظام السياسي هو نسق من الوظائف والعمليات ، وتعد الوظيفة الاتصالية واحدة من هذه الوظائف ، وقد ركز كارل دوش على هذه الوظيفة الاتصالية لتفسير كيفية اشتغال الأنظمة السياسية ، وهي الوظيفة التي تفرق هذا النظام عن النظام الأخر.

وينطلق كارل دوتش في صياغته لنظرية الاتصالية ، من تصور النظام السياسي على انه نظام تسيير المعلومات الذي يتكون من أنساق فرعية أربعة هي :

* نسق الاستقبال : ويتضمن هذا النسق عملية انتقال المعلومات أو الرسائل عبر قنوات اتصالية من بيئة النظام السياسي من خلال المرسلون ، إلى العلبة السوداء لنظام السياسي التي تمثل المستقبل.
* نسق الذاكرة : وهو النظام الذي ينهض بمهمة تخزين المعلومات وفق نظام وظبفي معين ، لغرض استخدامها عند ورود المشكلات إلى العلبة السوداء لنظام السياسي ، ويتوقف استدعاء الذاكرة على درجة تشابه المشكلات المعالجة والمخزنة مع المشكلات المستجدة ، واستدعاء الخبرات السابقة لبلورة الخيارات ، ذلك أن عدم تماثل وتشابه المشكلات المستجدة مع المشكلات المعالجة في الذاكرة يقتضي حلول إبداعيه خارجة عن رصيد ذاكرة النظام السياسي .
* نسق القيم : ويشتمل على مجموعة التصورات والقيم والمبادىء والمعتقدات التي توجه صانع القرار لدى النظام السياسي ، لاتخاذ هذا البديل دون الاخر ، وهي ما ندعوها بالمرجعية السياسية لنظام السياسي.
* نسق التنفيذ : ويختص بعملية إصدار القرارات وتنفيذها ، وتقتضي العملية جهاز بيروقراطي ينهض بتنفيذ القرارات المتخذة.

**مراحل العملية الاتصالية حسب هذه النظرية:** تنتظم العملية الاتصالية وفق هذه النظرية في الخطوات التالية :

* استقبال المعلومات عبر قنوات : وهنا نجد تفاوت في قدرات الأنظمة السياسية في التعامل مع المعلومات وكثافتها ، وهي تمثل تحد له ولقدراته على التكيف والتعامل معها ، والتي تتوقف على عدد القنوات المستقبلة ، دقة المعلومات الواردة ، مقدار التشويه التي تتعرض إليها.
* الاستدعاء: وهي مرحلة معالجة المعلومات وتصنيفها عن طريق استدعاء الخبرات السابقة وتصنيفها في شكل بدائل وخيارات.
* التحويل : وهي عملية اختبار البديل عن طريق استجابة النظام بطريقة ما ، وتلعب المدة الزمنية بين الاستقبال والاستجابة دورا في تكييف النظام وتطوير قدراته ، وتدعى هذه المدة بالإبطاء عند كال دوتش ، ويشبهها بقذيفة موجهة إلى هدف متحرك ، وتلعب سرعة الاستجابة دورا في إصابة الهدف ، وكلما طالت مدة الإبطاء دلت على صعوبة لدى النظام السياسي في التكيف مع محيطه.

**التغذية الاسترجاعية:** ويقصد بها أثر عملية التحويل لدى النظام السياسي في البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي ، وهذا الأثر هو ما دعاه "كارل دوتش" بالكسب ، وهو يدل على مدى الرضى الذي يتحصل عليه من هاتين البيئتين ، وهو رضى نسبي في رأيه ، وعلى أساس هذا الرضى يتم الانتقال إلى الأهداف الأخرى ، وتغيير في الهدف الأصلي .

فالعملية الاتصالية تؤدي إلى تطوير النظام السياسي من خلال اكتساب مجموعة من القدرات منها :

* القدرة على التعلم أي تصحيح النظام السياسي سلوكاته وقراراته.
* قدرة التحول الذاتي: أي قدرة النظام السياسي على تطوير وتجديد مؤسساته.
* القدرة على المبادرة : أي قدرة النظام السياسي على التوقع المطالب.

إن دراسة النظم السياسية ومقارنتها وفق النموذج النسقي الاتصالي لدى "كارل دوتش" ميزت بين النظم السياسية على أساس كفاءة العملية الاتصالية ، فالأنظمة الديمقراطية حسبه هي الكفأة في أنظمتها الاتصالية بالمقارنة مع سائر الأنظمة السياسية الأخرى ، ذلك أنها تملك أكثر من قناة اتصال ، وتتمتع بقدر كبير من التحول الذاتي ، والقدرة على التوقع ومعالجة المعلومات ، اما النظم التسلطية والشمولية فهي عاجزة عن التحول الذاتي نتيجة التشويش والتشويه المفرط في العملية الاتصالية التي تسببها مختلف القوى الداخلية والخارجية للنظام السياسي ، فهي بهذا عاجزة عن توقع المطالب الاجتماعية.

**مقارنة النظم السياسية وفق معيار الفصل بين السلطات :**

تعود الجذور الأولى لهذا المبدأ إلى الفيلسوف اليوناني أفلطون الذي يرى ضرورة توزيع وظائف الدولة من أجل ضمان إستقرارها ، ثم تلاه ارسطو الذي أقر بوجود سلطات ثلاث على أساس جودة تقسيمها يتوقف حسن نظام الدولة ، كما أكد جون لوك الإنجليزي على ضرورة خضوع كل سلطة إلى القانون ، وهو ما يعني تحديد إختصاصات كل سلطة على حدى بموجب قانون الذي لابد أن تقف وتحترمه كل سلطة.

غير أن الفيلسوف الفرنسي "منتيسكيو" كان الأكثر تفصيلا في عرض هذا المبدأ وقد جاء عرضه بناء على دراسته لعدة أشكال من الأنظمة السائدة في عصره ، وخلص إلى أن الأنظمة السياسية المتوازنة هي تلك التي تطبق مبدأ الفصل بين السلطات في صيغها الثلاث ، وقد أوضحت الدراسة أهمية عدم تركيز السلطات الثلاث في يد جهة واحدة ، وتوزيعها على أكثر من هيئة حتى تراقب كل واحدة الأخرى لمنع إساءة إستعمالها ، في إطار من التعاون والانسجام الذي يفرضه إستحالة الفصل المطلق بينها ، لذا نجده يقول " إن الحل الوحيد لإجبار الحاكم على الاعتدال ومنعه عن الانحراف هو الفصل بين السلطات" مستندا في ذلك إلى أسباب فكرية وسيرورة تاريخية للأنظمة السياسية ، ولطبيعة البشرية بحد ذاتها التي تنزع إلى إساءة إستعمال السلطة ، كما أن الحرية السياسية مرهونة بتطبيق هذا المبدأ ، ذلك أن القاعدة الذهبية التي تضمنها هي أن السلطة لا بد وأن توقفها السلطة .

وتعد السلطة إحدى الركاىز التي تقوم عليها الدولة الحديثة ، وهي موزعة إلى ثلاث سلطات حسب "منتيسكيو" في كتابه "روح القوانين" وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، وقد ألف هذا الكتاب سنة 1748م ، وقد نادى فيه بمبدأ الفصل بين هذه السلطات ، لغرض صيانة حرية الأفراد ، وهو يتصور أنه ما من فرد يتمتع بسلطة إلا ويميل إلى التعسف في استعمالها ، وهو لا شك مستمر في تعسفه مصر عليه حتى يصطدم بما يوقفه ، ولا يوقف السلطة إلا السلطة.

ولقد ارتبطت فكرة الفصل بين السلطات بالأنظمة السياسية النيابية الغربية ، والتي هي حصيلة نقاشات الفلسفة السياسية للقرن الثامن عشر ، وقد ظهر المبدأ في ذلك الوقت كسلاح من أسلحة الكفاح للتخلص من استبداد الأنظمة المطلقة ، التي كانت تنتهج مبدأ تجميع السلطات في يدها ، غير أن مبدأ الفصل بين السلطات لا يعني الفصل التام ، أي اشتغال الهيئات المكلفة بالوظائف السلطوية للحكم الرئيسية الثلاث ، من تشريع وتنفيذ وقضاء بمعزل عن مراقبة بعضها ، بحجة عدم مساس الواحدة بسلطة الأخرى ، بل إن مقتضى العمل التشريعي والتنفيذي والقضائي أن يكون بينهم التعاون من خلال رقابة الواحدة للأخرى في نطاق اختصاصها ، عملا بمبدأ " السلطة توقف السلطة" ، وهو ما يؤدي إلى تحقيق حريات الأفراد ، وضمان حقوقهم واحترام القوانين وحسن تطبيقها بشكل سليم وعادي ، فالاستقلال التام لكل واحدة عن الأخرى من شأنه أن يشجع الاستبداد التشريعي للسلطة التشريعية ، والاستبداد التنفيذي للسلطة التنفيذية ، وهو ما يجعل الاستبداد ممأسسا دون القدرة على مكافحته بآليات سلطوية خارج سلطة المؤسسة.

وعليه فمقارنة النظم السياسية وفق مبدأ الفصل بين السلطات ينصرف إلى الأنظمة الغربية النيابية دون سواها من الأنظمة السياسية فهو فعال في الأنظمة الديمقراطية دون غيرها ، وقد عرف العالم الحديث في ظل النظم النيابية ثلاث حالات وفق مبدأ تحديد العلاقة بين السلطات وهي :

* حالة إدماج لسلطتين التشريعية والتنفيذية
* حالة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية
* حالة التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

أما السلطة القضائية فيستوجب فيها الاستقلالية عن كلا السلطتين حتى تتحقق العدالة ، وهي ليس لها على وجه العموم أية صفة سياسية ، والسلطتين التشريعية والتنفيذية وحدهما هما وحدهما اللتان تضفيان على من يتولاهما صفة الحاكم ، على عكس الوظيفة القضائية اذ يتولاها موظفون لا حكام .

**حالة دمج السلطتين** : وتظهر أمامنا في هذه الحالة شكلين من الأنظمة السياسية

الشكل الأول : وفي هذه الحالة تسيطر السلطة التنفيذية على كامل السلطات ، وهي الحالة التي تنتفي فيها الديمقراطية داخل الدولة ، والتي تجسدها كل الأنظمة الملكية المطلقة والعسكرية والأنظمة الفاشية والنازية والشمولية والتسلطية ، وهذه الحالة تعد خارج مبدأ الفصل بين السلطات الذي وجد أصلا ونما في الديمقراطيات الغربية من أجل تقويض مثل هذه الأنظمة.

الشكل الثاني : وفي هذه الحالة تدمج السلطات لصالح السلطة التشريعية، وفيها يتم منح السلطة التشريعية المنتخبة اليد العليا لتكون صاحبة السلطة ، إذ تنهض بصنع وتشريع السياسات العامة للدولة ، كما تختار الهيئة التشريعية أعضاء منها للتولى مهمة تنفيذ القوانين والسياسات التي تتخذها.

وتقوم مثل هذه الأنظمة على فكرة وحدة السلطة وتركيزها في الممثل الحقيقي للشعب ، ذلك أن سيادة الشعب وحدة لا تقبل التجزئة ، ومن ثم فلا يمكن أن يمارس هذه السيادة بجميع عناصرها إلا سلطة تشريعية منتخبة واحدة ، ولان السلطة التشريعية يستحيل عليها أن تباشر جميعها أعمال الوظيفة التنفيذية ، لذى توكل إلى هيئة تختارها هي ، وتحدد لها اختصاصاتها ، وبهذا فالسلطة التنفيذية لا تتمتع بالاستقلالية عن الجهة المنشأة لها ، ولا تساويها في القوة ، بل هي أداة تنفيذية في يد السلطة التشريعية ، وهو ما يجعلهم في علاقة تبعية في ممارستهم للمسائل التنفيذية والادارية ، فالسلطة التشريعية لها حق توجيه الأسئلة والاستجواب لأعضاء الحكومة المعينين من قبلها ، ومسائلتهم سياسيا عن أساليب تنفيذ القوانين وتجسيد السياسات ، كما يحق لها عزلهم ، فالسلطة التنفيذية في مثل هذه الأنظمة هي هيئة جماعية وأضارها متساوون ، وليس للرئيس فيها أي مركز خاص أو صلاحيات مستقلة عن المجموعة.

ويعتبر نظام الجمعية السويسري النموذج الواقعي لهذا الدمج

**حالة الفصل التام بين السلطتين :**

وهي الحالة التي تنتج نظاما رئاسيا، ولقد أشتق إسمه من رئيس الجمهورية، وهو النظام الذي يمنح فيه صلاحيات تنفيذية كبيرة للرئيس الجمهورية، وهي صلاحيات مفصولة ومغايرة عن تلك التي تحوز عليها السلطة التشريعية، ومن مميزاته ما يلي:

1. انفراد الرئيس بالسلطة التنفيذية: أي أن رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحكومة أو

الوزير الأول، وهو المسؤول عن إدارة الحكم من خلال اختياره وتعيينه للوزراء

وإعفائهم من مناصبهم، وتربطهم به مسؤولية سياسية أمامه دون السلطة التشريعية، فالسياسات العامة في النظام الرئاسي هي سياسات وبرامج رئيس الجمهورية، لا سياسات مجلس الوزراء والوزارة الأولى، فهم لا يملكون أي صلاحيات لإصدار قرارات مستقلة عن رئيس الجمهورية، وهو الذي يشرف على تنفيذها باستخدام وزرائه كل حسب اختصاصاته ، فهم أدوات تنفيذية في يد الرئيس ، ففي الولايات المتحدة الامريكية يسمون بسكرتيري الدولة أو الرئيس ، الذين عادة ما يكونوا تكنوقراطيين ويحوزون على كفاءات فنية عالية في مجال تخصصهم ، الامر الذي جعل النظام الرئاسي بعيد عن الازمات السياسية التي يعاني منها النظام البرلماني ، كون أن طاقمه الوزاري يتشكل من زعماء الأغلبية البرلمانية ، كما أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وعلى عاتقه تقع مهمة قيادة وتطوير الدولة .

1. الفصل التام بين السلطات: يقوم النظام الرئاسي على مبدأ الفصل بين السلطات وهذا يعني أن السلطة التشريعية تستقل في وظيفتها التشريعية على التنفيذية ، والسلطة التنفيذية تستقل في وظيفتها التنفيذية عن التشريعية ، ومن مظاهر إستبعاد السلطة التنفيذية على الوظيفة التشريعية نجد ما يلي:

* لا يحق لرئيس الدولة استدعاء السلطة التشريعية للانعقاد العادي ، فهي تبادر بالاجتماع من تلقاء نفسها في دورتها العادية.
* لا يحق للرئيس حل السلطة التشريعية.
* لا يحق للرئيس الجمهورية اقتراح القوانين
* في النظام الرئاسي لا يجمع بين منصب تنفيذي وأخر تشريعي بالنسبة للوزراء.

أما مظاهر استبعاد السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية فتتمثل في :

* يتم انتخاب الرئيس في النظام الرئاسي من قبل الشعب ، وليس من قبل السلطة التشريعية ، فالسلطتان يقعان على قدم المساواة ما دام كل واحدة منتخبة بواسطة السعب.
* الرئيس في النظام الرئاسي ووزرائه غير مسؤولين سياسيا ، بمعنى أن السلطة التشريعية ليست لها صلاحية الرقابة على السلطة التنفيذية ، بإستثناء في حالة الجناية ، فالرئيس ووزرائه يمكن أن يكونوا موضع إتهام ومحاكمة أمام السلطة التشريعية عن الجرائم التي يرتكبونها.

أما المساحة المشتركة التي تتقاسم فيها السلطتين السلطة فيها فتتمثل في :

* تشترك السلطتين في تعيين كبار موظفي الدولة ، غير أن العرف الأمريكي إستقر على عدم تدخل السلطة التشريعية في هذا الامر .
* تتدخل السلطة التشريعية في مسائل السياسة الخارجية ، إذ يشترط موافقتها في تعيين السفراء ، وموافقتها على المعاهدات التي يبرمها رئيس السلطة التنفيذية المتمثلة في الرئيس.
* للرئيس حق دعوة السلطة التشريعية للانعقاد في الحالات غير العادية
* في يد السلطة التنفيذية حق التشريع بإصدار أوامر وقوانين لها قوة إلزامية في حالة الطوارئ.

في إطار النظام النيابي الديمقراطي تستمد الهيئة التشريعية والتنفيذية كلاهما وجودهما من الشعب ، فالسلطة التنفيذية في هذه الحالة لا تقل عن تلك التي تتمتع بها السلطة التشريعية ، فهي ليست تابعة ، وإنما هي هيئة تمثيلية ، والدستور الأمريكي يساعد الرئيس على تحقيق سياسته لأنه لا يخول البرلمان أية وسيلة فعالة للتأثير عليه أو على مساعديه من الوزراء ، وهو بذلك يجمع بين سلطة الرئيس ، والقائد الأعلى للقوات المسلحة في السلم والحرب ، فالرئيس لا يسأل سياسيا أمام البرلمان إلا في حالة اتهامه جنائيا بجريمة كبرى كالخيانة ، أو الرشوة ، ووزرائه ليسوا مسؤولين أمام البرلمان ، والاستفسار البرلماني يرفع مباشرة إلى الرئيس ، وثقة الرئيس هي الكفيلة ببقائهم في مناصبهم أو ذهابهم.

كذلك لا يملك الرئيس من جانبه وسيلة فعالة على البرلمان ، فليس له حق إقتراح القوانين ولا حق حل البرلمان ولا تحديد موعد انعقاده ، وتلطيفا لحدة الفصل التام بين السلطتين ينص الدستور الأمريكي على إستثنائين هما:

1. مشاركة مجلس الشيوخ الرئيس بعض اختصاصاته التنفيذية ، فهو لا يستطيع تعيين كبار موظفي الاتحاد كالوزراء وقضاة المحكمة العليا ، وإبرام المعاهدات الدولية إلا بموافقة مجلس الشيوخ الممثل للولايات ككل.
2. لرئيس الولايات المتحدة حق الاعتراض التوفيقي على القوانين التي يقرها البرلمان بمجلسيه ، وهو وسيلة خولها له الدستور لكي يستطيع أن يحقق بها سياسته الشخصية.

**حالة تعاون السلطتين :** وفي هذه الحالة يظهر معنا شكلين من الأنظمة السياسية ، شكل النظام البرلماني وهو الذي يسود في حالة التعاون لصالح هيمنة السلطة التشريعية ، وشكل النظام شبه الرئاسي وهو الذي يظهر في حالة التعاون مع هيمنة السلطة التنفيذية .

ويقتضي تعاون السلطتين أن لا تستقل كل سلطة باختصاصاتها استقلال تاما ، وإنما توجد مناطق اختصاص مشتركة بين الهيئات المختلفة ، ولا تبقى كل هيئة في عزلة عن الأخرى ، وإنما تملك كل واحدة منها وسائل تؤثر بها على غيرها من الهيئات ، وهكذا يقوم تعاون السلطات على الأسس التالية :

1. التمييز بين السلطات بمعنى كل هيئة تختص بوظيفة واحدة من وظائف الدولة وهي الحالة التي تتناقض مع حالة الدمج.
2. التعاون في أداء الوظائف بمعنى أن السلطات لا يقتصر دورها في أداء وظيفتها فقط ، بل يتعدى اختصاصها إلى أن تتقاسم مع الهيئات الأخرى بعض اختصاصاتها ، مثال ذلك تقاسم الهيئة التي تختص بالتنفيذ بعض صلاحيات الهيئة التي تختص بالتشريع .
3. تعايش كل الهيئات مع بعضها ، ويقصد بها عدم اشتغال كل هيئة في عزلة عن الأخرى ، بل تملك كل منهما وسائل تؤثر بها على غيرها ، كأن يكون للسلطة التنفيذية حق التشريع وحق حل الهيئة البرلمانية ، ويكون للسلطة التشريعية حق محاسبة الهيئة التنفيذية ، وهي مسئولة عن أداء مهامه لديها .

**النظام البرلماني :** وهو نظام دستوري يشير إلى تعاون وتبعية السلطتين لبعضهما البعض ويعرفه " بيرديو" بأنه " حكومة مسئولة أمام ممثلي الشعب تقود سياسات الدولة بدرجة من الاستقلالية تخولها بتلك المهمة " ، وقد ظهر إلى الوجود على إثر ثورة تحول الملكية بإنجلترا إلى الديمقراطية ، من خلال الإنصات للأصوات الشعبية والبرجوازية فيما يسمى بالملكية الدستورية " ، ويسجل أو ظهور له عام 1714م عندما تخلى الملك البريطاني من سلالة "هانوفر" عن بعض سلطاته لصالح وزيره الأول ، ليتولى المهام الحكومية نيابة عنه ، وفي هذا النظام نجد السلطة التنفيذية تستند إلى هيئتين هما:

1. رئيس الدولة وفي الحالة البريطانية مهد هذا النظام تجسده الملكة ، وهو غير مسؤول أمام الهيئة التشريعية ، وبالتالي فهو غير قابل للعزل قبل إنتهاء مدة حكمه ، وفي حالة إنجلترا فإن الملك لا يسأل جنائيا على افتراض أن الملك لا يخطأ ، وحصانته أمام المسآلة لا تجعل قراراته نافذة إلا إذا وقع عليها أحد الوزراء لتحمل مسؤوليتها عن الملك ، ومن صلاحياته تعيين رئيس الوزراء الذي يقوم بدوره باختيار الوزراء وعرضهم على الرئيس ليقر اختيارهم.
2. أما الهيئة الثانية فهي الحكومة أو الوزارة ، ويقض النظام البرلماني بأن تكون الحكومة متجانسة ، أي بأن ينتمي الوزراء جميعا إلى حزب سياسي واحد ، والوزراء مسؤولون بالتضامن عن سياسة الحكومة لدى البرلمان ، علاوة على مسؤولية كل وزير على حدى عن كل أعماله ، وفي ظل النظام البرلماني يجوز الجمع بين المسؤوليات الوزارية التنفيذية والعضوية في الرلمان ، كما أن للحكومة حق أقتراح القوانين ، وحضور جلسات المجالس التشريعية والتدخل ، ولرئيس حق حل هذه المجالس التشريعية.

**النظام شبه الرئاسي :** وهو نظام يقوم على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام والمباشر ، بدل تعيينه الوراثي بحكم الملكية الوراثية ، وهو قائم على أحادية السلطة التنفيذية التي تتصدر واجهته الوزارة الأولى ، التي تكون فيه مسئولة أمام السلطة التشريعية ، كما يملك رئيس الجمهورية حق حل البرلمان وهي السمة التي تظهر قوة الرئيس كسلطة تنفيذية على السلطة التشريعية ، مما جعل المختصين يدعونه بالنظام الشبه الرئاسي ، وذلك للحرية المتاحة للرئيس من أن ينفذ سياساته وبرامجه.

**مقارنة النظم السياسية وفق معيار النظام الحزبي :** يشير هذا المعيار إلى درجة المنافسة السياسية التي تسمح بها الأنظمة السياسية ، ومدى تعدد مراكز التأثير في عملية صنع القرارفيها ، وهناك نظم سياسية ترفض أساسا فكرة العمل الحزبي ومبررها فيها انها تشق وحدة صف الأمة وانه ليس هناك من التمايزات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية ما يبرر تكوين الهياكل الحزبية ، وانه من الناحية الدينية ، لا يوجد هناك سوى حزبين رئيسين هما حزب الله وحزب الشيطان ، وقد تلجأ تلك الأنظمة السياسية إلى المشاركة السياسية غير حزبية ، كما في صيغة المجالس القبلية والعشائرية ، وهيئات الشورى أو المؤتمرات الشعبية مثلا ، وتقدم بعض دول الخليج نماذج لهذه النظم السياسية ، ويمكن أن نفرق وفق هذا المعيار بين ثلاثة أنظمة سياسية هي :

1. **النظم السياسية الأحادية الحزبية :** وهي النظم التي لا تسمح بشرعية العمل السياسي إلا لحزب واحد ، وتقيم تلك النظم حجتها على أساس أن الحزب الواحد يجسد وحدة وإرادة الأمة ، وأن التعددية الحزبية واختلاف الآراء والاتجاهات يعدان من أسباب التدخل الأجنبي ، خاصة في الدول الحديثة الاستقلال ، وقد اصطفت الأنظمة السياسية ذات الأحادية الحزبية في فترة الحرب الباردة في صف المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي ، بعد سقوطه اتجهت غالبية الدول العربية إلى نظام الحزب المهيمن أو القائد ، وهي نظم طورتها الممارسة السياسية لهذه الدول ، وتعتمد نظم الحزب المهيمن على وجود جبهة تتألف من عدة أحزاب يقودها حزب طلائعي ، أو وجود تعددية حزبية شكلية يهيمن عليها حزب السلطة المؤطر بمختلف الفواعل السياسية الرسمية ، وفي ظل هذا الوضع يغيب التوازن السياسي بين الحزب القائد من جهة ، والأحزاب التي تدور في فلكه من جهة أخرى ، الأمر الذي يؤدي إلى شكلية تلك الجبهات ، والتعددية السياسية ، ويحولها في الواقع إلى شكل من أشكال الحزب الواحد.
2. **النظم السياسية الثنائية الحزبية:** يقوم هذا النظام على وجود حزبين كبيرين في الدولة يتنافسان من اجل الوصول إلى السلطة مع وجود أحزاب أخرى تكون في العادة ضعيفة التأثير في اتجاهات الرأي العام.

وعادة ما يكون الحزبين الكبيرين في نظام الحزبين أحزاب مساومة وليست أحزابا عقائدية بوجه عام ، ذالك أنها لا تعتمد في نشاطها وفوزها في الانتخابات على مساندة فئة أو طبقة معينة ، وإنما تعمل على كسب تأييد جميع أبناء الشعب ، لذلك تميل إلى الاعتدال في برامجها وسياساتها ، وتستعمل رؤية معتدلة وهادئة في معالجتها لمختلف الأمور والقضايا ، وتبذل قصارى جهدها لتجنب اتخاذ مواقف صريحة بالنسبة إلى أية قضية من القضايا الحساسة ، التي ينقسم أبناء الشعب بشأنها انقساما عميقا ، الأمر الذي يترتب عليه أن تكون هذه الأحزاب في أغلب الأحيان متشابهة مع بعضها البعض في برامجها ووجهات نظرها ، ولذلك عندما يعقب أحدهما الأخر في تولي السلطة المسؤولية ، لا يبدو أن ذلك يشكل تحولا كبيرا في سياسة الدولة.

1. **النظم السياسية ذات التعددية الحزبية :** ما تتصف الأحزاب في هذه الحالة على انها أحزاب يمين أو يسار وهي عادة ما تكون هذه الأنظمة السياسية تتبنى الديمقراطية التوافقية ، نتيجة عدم قدرة الأحزاب السياسية المختلفة على الحصول على الأغلبية في الانتخابات ، وهي أنظمة سياسية تتوفر على العديد من الاحزاب مع تقاربها في الحجم ، وبيعة المنافسة في هذه النظم الحزبية تتسم بانقسامات ايديولوية بين مختلف الأحزاب ، وعادة أو وسط ، وعادة ما تكون الحكومات في هذه الأنظمة غير مستقرة.

**مقارنة النظم السياسية حسب معيار طبيعة السلطة:** يمكن تصنيف النظم السياسية وفق لهذا المعيار إلى:

1. **النظم السياسية الشمولية :** فالشمولية هي مصطلح ظهر للاستعمال عند الفيلسوف الايالي "جيوفاني جونتيل" وأشتهر على لسان القائد الفاشي " موسيليني " الذي سعى للسيطرة على كامل المجتمع ، وفق إيديولوجية الدولة باستخدام وسائل الاتصال الجماهيري ، من مثل الصحافة والقنوات الإعلامية ، وفيها يتم ابتلاع الدولة للمجتمع المدني لجعله خادما ورافدا لها ، وترى "حنة ارندة" " بأن الأنظمة الشمولية هي أنظمة تمارس الإرهاب الشامل " كما يعرفها " كارل فريدريك " " بأنها أنظمة سياسية ذات إيديولوجية شمولية يسيطر فيها البوليس السيري ، وتدار من قبل الحزب الواحد وتهيمن فيها الدولة على الاقتصاد والثقافة ووسائل الإعلام ". وتتميز الانظمة السياسية الشمولية ب:
2. وجود أيديولوجية رسمية منها يستمد شرعية الحكم .
3. وجود تنظيم حزبي واحد في الساحة السياسية.
4. إحتكار للحياة الثقافية ودواليب العجلة الاقتصادية.
5. إحتكار لوسائل الإعلام بكل أنواعها.
6. ممارسة القمع لكل صوت معارض .

ومن نتائج ممارسة الشمولية في أي بلد تحول في طبيعة القيادة السياسية نحو قيادة كارزماتية بالأساس ، ومحاربة وتحطيم مجموعة واسعة من المؤسسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتعارضة مع إيديولوجيتها ، وتضخم الجهاز الأمني ليصبح وسيلة أساسية للسيطرة على المجتمع .

**النظم السياسية التسلطية :** وهي نظم سياسية متحولة من نظام الشمولية بإتجاه ديمقراطية الواجهة ، وتسمى أيضا بأنظمة التعددية المحدودة وتتميز بـ :

1. غياب التنافسية السياسية النزيهة بين القوى السياسية.
2. غياب إيديولوجية منسجمة ، الشيء الذي يدفعها لتعويض هذا الغياب إلى التغني بشعارات سياسية من مثل الوطنية والقومية والمصلحة العليا للأمة.
3. السعي بكل الوسائل لاكتساب الولاء السياسي
4. وضع قيود على الحريات الفردية والجماعية وخضوعها لرقابة الدولة.
5. تبعية السلطة القضائية للسلطة التنفيذية.
6. تحكم النخبة العسكرية أو التقليدية في المؤسسات السياسية ، الشيء الذي كان سببا في ضعفها وعدم استقرارها ، وعدم قدرتها على الوصول إلى الديمقراطية .

**الأنظمة السياسية الديمقراطية :** وهي الأنظمة السياسية التي تتخذ من الحريات الفردية والجماعية قيمة سياسية لها وعلى أساسها تبني مؤسساتها السياسية ،فهي في ممارستها على طرفي نقيض من الأنظمة الشمولية والتسلطية فالأنظمة الديمقراطية تاسس لصيرورة قرار مبني على القانون الحديث الذي يشكل نقاط خلاف كبير سواء مع الديمقراطيات الكلاسيكية ، أو مع ممارسات الأنظمة الشمولية والتسلطية فهو يرتكز على الحقوق الفردية ، وهو يرى أنها متماثلة لدى كافة الأفراد عموما .

فالقانون الحديث يعمل على الاستقلالية العامة للمواطنين باعتبارهم أعضاء في الدولة ، والاستقلالية الخاصة لهم باعتبارهم أعضاء في المجتمع ، واستقلالية الفضاء العمومي الذي يشتغل كواسطة بين الدولة والمجتمع وهذه الهندسة السياسية تتضمن :

1. المشاركة السياسية لأكبر عدد من الأفراد المهتمين نتيجة لحقوق التعبير والمشاركة المتساوية والانتخابات الدورية والاستفتاءات، وهي العمليات التي تطبعها المنافسة بين مختلف الأحزاب والبرامج.
2. حماية الفضاء الخاص عن طريق المساواة أمام القانون نتيجة نظام الحريات الأساسية والمتوائمة مع التساوي في الحرية لكل واحد ، ونتيجة التساوي في الحماية العادلة المحققة بوجود محاكم مستقلة ، ونتيجة الفصل بين السلطات الثلاث ، وهو الفصل الذي يحقق الرقابة على الادارة العامة لضمان تطبيق الصحيح للقانون واحترامه.
3. ضمان وجود فضاء عمومي نتيجة الفصل بين الدولة والمجتمع على قاعدة اقتصاد تتحكم فيه قواعد السوق ، ونتيجة حرية الصحافة والإعلام وتنوعها ، ونتيجة القوانين التي تسمح بولوج المجتمع المدني في الفضاء العمومي ، وهذا بعد التواجد المسبق للقوى الاقتصادية والاجتماعية المشكلة للفواعل الجماعية.

**مقارنة النظم السياسية وفق المعيار الايديولوجي :** إن مصطلح الايدولوجيا ذوأصل فرنسي ، تعني علم الأفكار غير أنها لم تبقى عليه ، ولم تحتفظ بالمعنى اللغوي لها إذا أخذت معاني مختلفة منها :

1. إن الايدولوجيا قناع وهو مفهوم نجده متداولا في ميدان المناظرة السياسية ومن الطبيعي أن يكتسي صبغة السلبية أو الايجابية حسب هوية المستعمل إذ يرى المتكلم اديولوجيته تعبر عن الوفاء والتضحية والتسامي ، ويرى في اديولووجية الخصوم أقنعة تتستر وراءها نوايا خفية .
2. كما نجد معنى أخر للايدولوجيا على أنها نظرة ورؤية كونية شاملة ، وعلى أساسها تتحدد مختلف النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ...الخ ، وفقا لهذه الرؤية نجد نوعين بارزين في ساحة النظم السياسية هي :

**النظم السياسية الليبرالية:** وهي النظم التي تستند على الحرية الفردية كقيمة مركزية ، وهي الحرية التي لا يمكن حفظها إلا بإرادة المجموع التي تشكل السيادة الشعبية ، فالنظام السياسي وفق هذه النظرة هي وسيط بين المجموع الشعبي صاحب السيادة وأعضائه أي الأفراد الخاضعين لسلطانه ، وبمقتض هذه الصيغة فان المجموع يستطيع أن يعزل هذا الوسيط أي النظام السياسي متى أراد ذالك ، لانه ليس طرفا في العقد ولا سلطان له إلا بقدر ما فوضه له الشعب السيد .

وقد شهد التاريخ الغربي ممارسات عدة لهذه السيادة الشعبية منها :

الديمقراطية المباشرة : والتي تعني أن يحكم الشعب نفسه عن طريق التشاور والنقاشات في الجمعيات والمجالس العمومية ، وهو نموذج كان سائدا في العهد اليوناني نتيجة قلة عدد أفراد الشعب ، والتمايز الطبقي الذي يستثني منهم الكثير ، وهو ما لا يتلأم مع فترتنا المعاصرة نتيجة الانفجار الديموغرافي ، وتعميم حق الاقتراع العام.

الديمقراطية النيابية ، وتعني قيام هيئة منتخبة من الإرادة الشعبية للقيام بمهام التشريع والتنفيذ ، وفي بعض البلدان حتى مهمة القضاء ، وهذه الإرادة الشعبية لا يمكن التعبير عنها إلا في ظل الحريات والحقوق السياسية الفردية والجماعية من مثل ، حق التعبير وحق الانتماء للأحزاب...الخ.

**النظم السياسية الشيوعية :** إن ظهور الايدولوجيا الشيوعية راجع إلىالانتقادات الت وجهت للثورة الصناعية في أوربا ، التي غيرت تغييرا جذريا وجوهريا البناء الاقتصادي للمجتمع ، إذ ادى هذا التغيير إلى ظهور الاشتراكية العاطفية أو المثالية على يد العديد من المفكرين مثل "روبرت اوين" في انجلترا ، و"سان سيمون " و"فورييه" في فرنسا ، والتي كانت ترى بأن الأمراض السياسية للرأسمالية يمكن إزالتها بإزالة الشرور الاجتماعية ، فهاجموا المنافسة غير النزيهة في التجارة والصناعة ، والمداخيل غير المشروعة ، إذ نجد سان سيمون بالرغم من مولده الارستقراطي إلا انه وقف بجانب العمال حينما رأى ان تدمير الارستقراطية لن يدمر المجتمع ، ولكن تدمير المشتغلين بالعمل الإنتاجي سوف يدمر النظام الاجتماعي ، لذلك إقترح نظاما اجتماعيا قائم على الزعامة السياسية للطبقات المنتجة ، وتشمل على حكومة تكون السلطة السياسية فيها مؤلفة من ثلاث مجالس هم:

1. مجلس يقترح القوانين يتكون من المهندسين والشعراء والرسامين.
2. مجلس يسن القوانين يتكون من رجال الطبيعة والرياضة.
3. ومجلس ينفذ القوانين يتكون من قاعدة الصناعة.

وتسمى هذه الاشتراكية في بدايتها بالاشتراكية المثالية ، غير أن المنظر الذي أعطى دفعا قويا للاشتراكية هو المفكر كارل ماركس الذي عرفت اشتراكيته بالاشتراكية العلمية وأساس الإيديولوجية الماركسية ثلاث مرتكزات هي المادية المادية الجدلية والمادية التاريخية والتطور التاريخي.

ويقصد بالتطور التاريخي هوان المجتمعات بمثابة الكائنات الحية تنمو وتطور باتجاه التأسيس للأنظمة الشيوعية ويتم ذلك بنمو الطبقة الرأسمالية التي بدورها ستولد نموا لطبقة العمال فيما سماه طبقة البروليتاريا ، وهذه الأخيرة ستسأم من ظروف العمل الاستغلالي ، مما يدفعها إلى القيام بالثورة لإسقاط النظام الرأسمالي الليبرالي ، وتأسيس النظام الشيوعي كبديل له والقائم على الأحادية الحزبية والمركزية الديمقراطية ، اما المادية التاريخية فالمقصود بها أن البنية التحية هي المتحكمة في البنية الفوقية ، بمعنى أن التطور المادي هو المتحكم في التطور السياسي والفكري ، أما المادية الجدلية فهي تعني ان الشيئ يعطي نقيضه ، والنقيض يعطي التالف وهكذا حركة التاريخي الى ان تصل البشرية الى المرحلة الأخيرة من التطور ، وهي مرحلة المشاعية في كل شيء وهي مرحلة تزول فيها الدولة وتسود المشاعية والحرية في كل شيئ .

ويمكن مقارنة النظم السياسية استنادا إلى متغيرات بنيوية وعمليات سياسية يتحرك على ضوئها وعلى رأس هذه المتغيرات نجد :

**مقارنة الأنظمة السياسية على ضوء الثقافة السياسية:**

يعرف عالم الانتروبولجيا "كلايد كلوكهون" الثقافة بأنها:"أسلوب الحياة العامة للمواطنين و التراث الاجتماعي الذي يستمده الفرد من جماعته، كما أن الثقافة هي ذلك الجزء من البيئة الذي يخلقه الإنسان"

و اغلب علماء الاجتماع يتفقون على أن الثقافة تؤثر في الفعل الاجتماعي و لكنها لا تقرره كليا ، فهي متغير واحد من بين متغيرات عديدة مؤثرة في السلوك الإنساني و تتضمن الثقافة السياسية القيم و المعتقدات و المواقف المتعلقة بما ينبغي أن تقوم به الحكومة ، و كيف تقوم به ، و طبيعة العلاقة بين المواطن و الحكومة و الثقافة السياسية تنتقل من جيل إلى آخر عبر عملية التنشئة الاجتماعية ، لتصبح جزء من سيكولوجيته لترجمتها إلى سلوك حياتي.

و عادة ما يكون المجتمع الواحد إطار الثقافات السياسية الفرعية بسبب التعايش في شرائحه و مناطقه الجغرافية ، ومستوى التنمية بين مناطقه...الخ

و قد ميز احد علماء السياسة بين ثلاثة انواع من الثقافات السياسية هي: التقليدية و الفردية و الأخلاقية.

**الثقافة السياسية الفردية:** تعير اهتماما للاهتمامات الفردية، و ترى أن الحكومة هي أداة منطقية تعمل ما يرغب به المواطنون، و السياسيون يهتمون بالمواقع باعتبارها وسائل للسيطرة على توزيع مغانم الحكومة.

**الثقافة السياسية الأخلاقية:** تنظر إلى الحكومة على أنها آلية لتقديم المنافع للمواطنين و خدمة الحكومة تعتبر خدمة عامة و المزيد من التدخل الحكومي في الاقتصاد و الاهتمام به يعتبر محمودا و أن اهتماما كبيرا يعطى للسياسة العامة و قضاياها.

**الثقافة السياسية التقليدية:** فتأخذ طابع الأبوة او الصفوة و تتخذ من الحكومة أداة لتحقيق الاستقرار و الضغط الاجتماعي، و مراكز النفوذ السياسية الحقيقية تقع في أجزاء صغيرة من السكان، بينما الغالبية و الكثرة منهم ليسوا ناشطين في ممارستهم.

ولقد شخص عالم الاجتماع "روبن وليامز"عدد من أنماط التوجه القيمي في المجتمع الأمريكي وأثره في السياسات العامة ومن هذه القيم يطرح الحرية الفردية، المساواة ، التقدم ، الكفاءة الواقعية ، ومن دون شك فإن هذه القيم والأخرى ، كالديمقراطية الفردية الإنسانية لها تأثيرها في صنع العامة.

أن العمل على إيجاد حلول في الاقتصاد بقيمة الواقعية في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، تؤثر بشكل كبير في الحلول المقدمة بالمعالجات الاديولوجية البعيدة المدى ، وأكثر من ذلك فإن الحرية الفردية خلقت ميلا عاما ضد تقييد النشاط الخاص وقلة قليلة ممن يؤيد ملكية الحكومة ، عكس ما نجده في بريطانيا الذين يملون إلى ملكية الحكومة نظرا للسياسات الصحية العامة ، والرعاية الطبية الحكومية التي تعتبر أرقى واشمل في أوروبا الغربية منها في الولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك يفض الأمريكيون التدخل الحكومي لتنظيم الملكية الخاصة وليس التملك العام من قبل الدولة وخاصة عندما تصبح عملية الرقابة ضرورية . ويرى "كارل دوتش" أن التوجه السكاني ورؤية المواطنين للوقت الماضي والحاضر والمستقبل يؤثر على تعاملهم في صنع السياسة العامة ، فالنظرة المؤكدة على الماضي تجعل السياسات تميل إلى المحا فضة وليس الإبداع، فهي تسمح بتشريع لائحة لأجور كبار السن أكثر من تشريع لائحة لتعليم العالي ، وهذا ما حصل في بريطانيا التي شرعت للفئة الأولى عام 1908 ، ولم تشرع للثانية إلا في عام 1960م ، وخلافا لما حصل في أمريكا كما يرى "دوتش" بأن سكانها موجهون نحو المستقبل ، إذ شرعت لائحة لمنح أراضي للجامعات عام 1862م ، وشرعت لائحة للضمان الاجتماعي عام 1935م.

كما يفرق كل من " ألموند "و"فربا" بين ثلاث أنواع من الثقافات وهي : المحددة المذعنة والمشاركة.

**فالثقافة المحددة** : يكون المواطنون فيها محدودي النضج والوعي تجاه النظام السياسي بأكمله ، وبمدخلاته ومخرجاته ، أو تجاه المواطن كمشارك سياسي فالمواطن المحدود الأفق لا ينتظر أي شيء من النظام السياسي ومن الأمثلة على هذه الثقافة هي تلك التي نجدها عند بعض النظم القبلية في إفريقيا ، وكذلك بعض النظم الملكية .

**أما الثقافة المذعنة :**  فهي شائعة في ألمانيا إذ يكون للمواطن بعض الوعي إزاء النظام السياسي لمخرجات العملية ، وفي الوقت نفسه يكون قليل الإدراك والوعي بالمدخلات ، ويعتبر محدودو المشاركة في النظام السياسي وأنشطته ، فهو سلبي في تعامله ونظرته للحكومة ، وكما توحي التسمية فإنها حضارة مادة أو جمود

**أما الثقافة المشاركة** : ويسميها كذلك حضارة المشاركة التي يطلقونها على أمريكا فإن للمواطن العادي وعيا سياسيا ، ولديه معلومات وله وضوح رؤية جيدة للنظام السياسي ككل ولمدخلاته ، ومحرجاته إضافة إلى مشاركته الفاعلة في السياسة ، ومن جملة ما يمتلكه المواطن في ظل هذه الثقافة هو تصوره وإيمانه بأهمية دور الفرد ودور الجماعة في صنع السياسة العامة والتأثير فيها ، ولذلك نلاحظ أن نظرة النظام السياسي للفرد في ظل الثقافة الأولى تكون ضيقة ولا تعطيه أهمية تذكر ، أما في ظل الثقافة الثانية فإن الفرد يشك في قدرته في التأثير على السياسة العامة حتى ولو حاول أو سعى جاهدا في ذلك ، وهذا ما يجعله سلبيا ومؤمنا بكل ما تصدره الحكومة من سياسات وقد يتولد الإحباط لدى المواطنين في ظل الظروف ، ويظل الحال قائما حتى تنفجر الثورة او الانقلاب التي تسعى للتغيير بالقوة ، أما في الحضارة المشاركة فان الأفراد يتجمعون في تنظيمات لإيصال أصواتهم وتنظيم دورهم والتأثير في الاتجاهات العامة التي يرون أنها من صنع أيديهم ومن صلب وأجبتهم كما أن المواطنين يطرحون مطالبهم واحتياجاتهم على النظام اكثر مما يفعل مواطنو المجتمعات الأخرى ذات الأنماط الثقافية المحددة والمذعنة .

وهكذا يتضح أن الثقافة السياسية تأثر في السلوك السياسي للأنظمة وتوجهه ، وهذا يرتبط بالتكرار والاحتمال لأنماط السلوك وجموده وثباته ، فالقيم والمعتقدات والاتجاهات تأثر في نوايا السياسيين من متخذي السياسات و في المواطنين ، فالسياسات الاقتصادية المشجعة على التنافس تجد قبولا في أمريكا ولا تجده في ألمانيا التي لا تلقى المنافسة فيها قبولا من طرف الموطنين لأنها لم تقيم بعد من قبلهم.

كما يمكن مقارنة النظم السياسية على ضوء متغيرات أخرى مثل التنمية السياسية والتحول الديمقراطي ، والتحليل الطبقي ، او المنظور الحضاري وهي المتغيرات التي تكشف عن التباين بين الأنظمة السياسية في الكثير من الأوجه ومساراتها التطورية .

**مقارنة النظم السياسية للعالم الثالث بالنظام الديمقراطي :**

**سيرورة التحول الديمقراطي في العالم الثالث:** تعتبرالتغيرات التي حدثت في منتصف القرن العشرين إلى اليوم حدثا بارزا في تاريخ الأمم والشعوب التي تعاقبت الواحدة تلوى الأخرى في مسيرتها بإتجاه الديمقراطية واقتصاد السوق ، وعير مسار السنوات الممتدة (1974-1994) اكتسحت العالم موجتين تغيريتين كبيرتين ، وقد شهدت الأولى تحول الأنظمة التسلطية والحكومات العسكرية ، والحكام الديكتاتوريين والأنظمة الشيوعية نحو الديمقراطية البرتغال واليونان واسبانيا ، ثم انتقلت في نهاية السبعينيات وبداية الثماننيات إلى أمريكا اللاتينية ، أين وضعت بعض الدول خطواتها في الديمقراطية مثل الاكواتور والبيرو والأرجنتين والبرازيل والاوروقواي والسلفادور والقواتيمالا والشيلي ، بينما أخذت دول أخرى مثل المكسيك وبنما والبرقواي تتوجه في هذا الاتجاه ، وقد بقيت كوبا الدولة الوحيدة خارج هذه الموجة الديمقراطية ، وفي نفس الوقت ربحت الديمقراطية المساحة لها في اسيا اذ نجد ان السلطية اخذت تتراجع في الفلبين، كوريا الجنوبية وفي بكستان وبنغلاتش